الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي في االعراق مشاكل وحلول

Foreign direct investment in the agricual sector in Iraq problems and solution

م.م. سحر ناجي خلف

Sahar Naji Khalaf

sharnaji@mtu.edu.iq

sahar.najy@yahoo.com

الملخص :-

يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر تأثيرا مهما في التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي وتشغيل الايدي العاملة ومع تزايد عدد السكان وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وزيادة استيراد السلع الغذائية بسبب قلة الانتاج المحلي وضعف الاستثمارات في هذا القطاع بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد . توصل البحث الى ان العراق هو بلد طارد للاستثمار لعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم المتمثل بالبنى التحتية كالطرق والمواصلات وكذلك شحة المياه في السنوات الاخيرة بسبب قلة سقوط الامطار, وعدم الاستقرار السياسي والامني في البلد , وكثرة الفساد الاداري والمالي .

كلمات مفتاحية : الاستثمار الأجنبي ، القطاع الزراعي

Abstract:

Foreign direct investment plays an important role in economic development, increasing national income and operating manpower, and with a growing population, increased demand for consumer goods, and an increase in the import of food commodities due to the lack of local production and weak investments in this sector due to the political and economic conditions that the country is going through. The research concluded that Iraq is an investment-repellent country due to the lack of an appropriate investment climate represented in infrastructure such as roads and transportation, as well as water scarcity in recent years due to the lack of rain, political and security instability in the country. and the abundance of administrative and financial corruption.

Key words: foreign investment , agricultural sector

المقدمـة :-

أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة بالقطاع الزراعي مجالا واسعا للمنافسة والصراع بين معظم دول المتقدمة والنامية على حد سواء ، ويرجع ذلك إلى قيام العديد من الدول التحول لتحقيق الانتعاش الاقتصادي للقطاع الزراعي كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي يلعب تأثيرا مهم في دعم حركة الاندماج بين دول العالم، مما يعطى لهذا النوع من الاستثمارات اهتمام كبير بالذات في ظل العولمة. كما إن الاستثمار والإمكانات المتاحة (الموارد) لدى أي مجتمع من المجتمعات هي الدعامة الأساسية لبناء الاقتصاد السليم القادر على مواجهة المشاكل والتحديات المختلفة وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين. ومن اجل تحقيق هذه الأهداف للاستثمار لا بد من وجود العزيمة السياسية الصادقة والمخلصة، كما ويجب ان يكون الاستثمار شاملا لكل الإمكانات المتاحة كالقوى بشرية والموارد المتاحة ورؤوس الأموال المتوفرة ، والاستقرار السياسي ، لا يتجزأ، فالاستقرار السياسي يولد الامن ومن ثم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كمقوم من مقومات نجاح مناخ الاستثمار وحل مشاكل كثيرة كالتنمية الزراعية والامن الغذائي والفقر والبطالة والتضخم .... الخ.

مشكلة البحث

تتركز مشكلة البحث حول ضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي , ويمكن ان نحدد مشكلة البحث عن طريق التساؤلات الاتية :

1- هل يرجع ضعف الاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي لاسباب ضعف الاستقرار السياسي والامني ؟
2- هل يرجع ضعف الاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي بسبب تدني البنى التحتية ؟
3- هل يرجع ضعف الاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي بسبب الفساد الاداري والمالي ؟

هدف البحث

1- يهدف البحث الى التعرف على مفهوم الاستثمار وأهميته والى اهم المزايا المحفزة للاستثمار .
2- التعرف على المشاكل والمعوقات التي تقف بوجه الاستثمار الاجنبي .
3- المساهمة في وضع الحلول والمقترحات التي تساهم في جذب الاستثمار الاجنبي .

أهمية البحث

تأتى أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله ، وهو الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي، لما له من تأثير مهم في تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، خاصة وان الموارد المحلية قد عجزت عن تمويل تلك الاستثمارات .

فرضية البحث

1- يرجع ضعف الاستثمار الاجنبي لعدم الاستقرار السياسي والامني , وتدني البنى التحتية .
2- يرجع ضعف الاستثمار الاجنبي الى الفساد الاداري والمالي والعوامل الاقتصادية الاخرى.

منهج البحث

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي اعتماداً على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع ، لمعرفة العقبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي في العراق ، وسوف نسلط الضوء على مفهوم الإستثمار ، والعقبات ، والحلول ، عن طريق ثلاثة مباحث .

المبحث الاول :

1- الجانب النظري للإستثمار .

2- المجالات المرجحة للإستثمار الزراعي .

3- اهم المزايا المحفزة للإستثمار الزراعي الأجنبي المباشر في العراق.

المبحث الثاني :

1- أهم المشاكل التي تواجه الإستثمار الزراعي الأجنبي المباشر في العراق.

2- أهم التحديات التي تواجه الإستثمار في القطاع الزراعي .

المبحث الثالث "

الحلول المقترحة لجذب الاستثمار الزراعي المباشر في العراق .

المبحث الأول :

1- الجانب النظري للاستثمار .

- **تعريف الاستثمار**

يعرف الإستثمار بأنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاج جديدة أو تطوير الوسائل الموجودة بغية زيادة الطاقة الانتاجية وهو كل الاموال المنفقة من قبل الافراد والمشاريع لاغراض استثمارية بهدف استرداد هذه الاموال مرة اخرى مضافاً اليها عائداً او ارباح تتولد من هذا الانفاق **(عبد العزيز ,2013:72)** . كما يمكن تعريفه على أنه التعامل بالاموال للحصول على الارباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية ومستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للاموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة المرافقة للمستقبل لذلك فإن الاستثمار وسيلة لتشغيل المدخرات وزيادة الدخل وهو ذلك الجزء المقتطع من الدخل والمستخدم في العملية الانتاجية لتكوين رأس المال مما يشكل إضافة فعلية لرأس المال الاصلي وهذا مما يجعل الاستثمار مرتكز في أساسه على مفهومي العائد والمخاطرة وهما يرتبطان بعلاقة طردية حيث ان زيادة المخاطر تزيد العائد وبالعكس **(صيام,2003:15)**. اما **الإستثمار الأجنبي المباشر** وهو عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صور نقدية بهدف أقامة مشروع انتاجي ,تسويقي , اداري في الاجل الطويل سواء كان الاستثمار في المصانع والالات او في المخزون **(لطفي ,2007:6)** .

لامتصاص البطالة وتحسين فعالية القطاع الزراعي ورفع مستوى الانتاج والانتاجية عن طريق الاستخدام الامثل للموارد **(عساف,عباس,2011:10)**.

* **أهمية الاستثمار**

يعد الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية , وكيفية هذا النمو من ناحية اخرى ان معدل النمو المطلوب يتوقف عل القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة , وهذا يتوقف على القدرة في توفير

الحوافز والمزايا والتسهيلات التي تكون لها تاثير نسبي على اصحاب رؤوس الاموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في اي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمار من المصادر الداخلية والخارجية . ومن هذا السياق يتبين لنا ان هناك حلقات متسلسلة توصلنا لنتيجة مفادها ان النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الاساسية من فترة الى اخرى **(لطفي,2007:7)**.

2- **المجالات المرجحة للاستثمار الزراعي (قنديل ,2010:3)**

أ- الإنتاج النباتي :

- محاصيل الحبوب والاعلاف.
- أشجار إنتاج الزيوت والالياف.
- محاصيل متخصصة كالبطاطا وبنجر السكر والخضراوات.
- بساتين الفاكهة و نباتات الزينة وزهور القطف.
- بساتين النخيل والتمور.

ب- الإنتاج الحيواني :

- محطات تربية الحيوانات المزرعية وتسمين العجول والاغنام والماعز.
- مشاريع الدواجن (اللحم والبيض).
- المشاريع السمكية (في البحيرات والمزارع المائية).
- محطات تربية النعام و السمان و البط و الرومي.
- مناحل تربية العسل الأبيض.

ج- الصناعات الزراعية :

- الأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات الزراعية.
- الآلات والعدد الزراعية والمضخات ومنظومات الري الحديثة.
- المعدات الزراعية المصنعة مثل الاغطية البلاستيكية، معدات صناعة الدواجن، معدات تربية الاسماك وتربية الابقار .
- والدواجن وغير ذلك من مستلزمات الإنتاج الحليب والألبان والاجبان والزبد والزيوت وجميع صناعات الاغذية.
- التمور كالمكابس والتعبئة والتخزين وما شابه.
- الجلود والنواتج العرضية للإنتاج الحيواني.
- إنتاج السماد العضوي وكذلك إنتاج الأعلاف غير التقليدية من بقايا المحاصيل الحقلية .
- إنتاج السماد العضوي الصناعي و الطاقة من تخمير بقايا المحاصيل الزراعية وروث الحيوانات المزرعية و فضلات الإنسان ومخلفات مصانع الأغذية.
- انتاج الاسمدة الحيوية من الكائنات الحية الدقيقة.
- إنتاج التقاوي المهندسة وراثيا وتجميع الأصول الوراثية في مجموعات نباتية لحفظ هذه الأصول.

3- **أهم المزايا المحفزة للاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر:**

أ-الموارد البشرية

يعد السكان هو المصدر الرئيسي للقوى العاملة وتعد القوى العاملة في القطاع الزراعي من المقومات الاساسية التي يقوم عليها هذا القطاع , كونها احد عوامل الانتاج المسؤولة عن مزج عوامل الانتاج الاخرى والتوليف الامثل بينها , وان اي تقدم في مجال الانتاج الزراعي لابد وان يعتمد بدرجة كبيرة على ما يتوفر من ايدي عاملة . وان العراق لا يعاني من نقص العمالة الزراعية من الناحية العددية ولكن قد تنقص هذه العمالة الخبرة والمهارة الازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة **(الزيدي ,البياتي ,2018:192)** . لذا فان المجتمع العراقي يتمتع بالعديد من الثروات والموارد البشرية , فالمجتمع الذي يتمتع بعمر متوسط اقل من 20 سنة يعد مجتمع يافعاً وتشير التقديرات المتاحة الى ان متوسط العمر يجعل المجتمع يافعاً ليصبح ما بعد 2015 والسنوات القادمة مجتمعا ذو عمر متوسط نتيجة زيادة نسبة السكان في عمر الشباب ومن ثم فان العراق يتميز بالمورد البشري على نحو استثنائي والسكان اغلبهم في سن العمل مما يجعله قوة بشرية هائلة , مما حظى معدل نمو السكاني على نسبة حققت استقراراً عند حدود 3% سنوياً وحسب الاحصاءات المتاحة في عام 2017 انخفضت نسبة الفئة العمرية اقل من 15 سنة من 41% عام 2009 الى 40% عام 2012 في حين ازدادت نسبة الفئة العمرية من 15-64 سنة من 56% عام 2009 ال 56.9% عام 2012 مما يعني تزايد القوة الدافعة في الاقتصاد . **(دليل المستثمر العراقي 2018:21)** .

ب-الاراضي الزراعية

تبلغ الاراضي الزراعية 23.4 مليون دونم , في حين بلغت الاراضي المستغلة للزراعة 6.3 مليون دونم , مما ادى الى مساهمة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي بنسبة لا تزيد عن 30% بمعدل عام للسلع المختلفة . بسبب قلة السيولة النتقدية لدى الفلاحين والمزارعين وصعوبة الحصول على الاموال المخصصة لاغراض الفلاحين بشكل ميسر مع عدم كفاءة مستلزمات الانتاج **(الاحصاءات البيئية للعراق ,المؤشرات الزراعية ,2018:9)** وهذه تعد ميزة للاستثمار الاجنبي لما يتمتع من الاراضي صالحة للزراعة .

ج-المناخ الملائم

ويتمتع العراق بمناخ زراعي جيد يساعد على أنتاج العديد من الغلات الزراعية كالحبوب (الحنطة والشعير والشلب) أضافة الى الخضروات والفواكه المتنوعة وكذلك التمور المشهور بها العراق عن غيره من بلدان العالم حيث إن تنوع مناخ العراق والاختلاف في درجات الحرارة من موسم لأخر ومن منطقة لأخرى ، أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية وفقا لطبيعة مناخ ومناطق العراق الرئيسة، فمناطق العراق الجنوبية تشتهر بزراعة الحبوب والنخيل والحمضيات، وتختص المنطقة الوسطى بزراعة معظم الغلات الزراعية، أما المنطقة الشمالية تختص بزراعة بعض الحبوب والخضروات **(دهش,2003:6)** .

د-الضمانات التي يقدمها العراق للمستثمر الاجنبي

يتسم العراق بوجود مقومات داعمة لعملية استقطاب رؤوس الاموال والاستثمارات الى الداخل وذلك تبعا لتوافر الموارد الطبيعية ، فضلا عن كبر حجم السوق العراقي والموقع الجغرافي مما يتيح فرصا للانتاج والتصدير والاستيراد وكلما تقدم تتمثل بوجود عناصر جذب متنوعة تعكس تعدد وتنوع الفرص الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية ، وازاء ما شهده العراق من تحول في فلسفته الاقتصادية فان الاهداف والاسباب الواردة في قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006

المعدل قد اسهم في تشجيع الاستثمار من حيث انها ركزت على ضرورة جلب الخبرات التقنية والعلمية ودعم عملية تاسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع ، شرعت قوانين الاستثمار لغرض جذب وتشجيع الاستثمارات الاجنبية داخل العراق وبما يتلائم مع الاهداف المطلوبة واصبح بالامكان الحصول على ضمانات مختلفة (دليل المستثمر العراقي ، 2019:2) . حيث قامت الدول بتقديم التسهيلات والضمانات حسب قانون رقم 13 لسنة 2006 المعدل **(دليل المستثمر العراقي ,2019:30)**.

1- فتح حسابات بالعملة المحلية والاجنبية لدى المصارف العراقية وغير العراقية .
2- السماح للمستثمرين الاجانب بتداول الاسهم والسندات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .
3- حق التامين على المشروع الاستثماري لدى تامين شركات عراقية او اجنبية .

اما فيما يخص الضمانات الاخر حسب التعديل الثاني للقانون بموجب القانون رقم 50 لسنة 2015 واهم ماتضمنه :-

1- اعفاء المواد الاولية المستوردة لاغراض التشغيل من الضرائب والرسوم الكمركية .
2- اعفاء من الظرائب والرسوم للمشاريع الحاصلة على اجازة استثمار .
3- اقامة مشاريع استثمارية صناعية ومخازن خاصة بالقطاع الزراعي على الاراضي الزراعية والعقود الزراعية داخل وخارج التصميم الاساس.

هـ-الاسوق الاستهلاكية الزراعية الواسعة في العراق

يعد السوق العراقي من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة والواعدة فهو أصلا يعتمد على سد الجزء الأكبر من احتياجاته للسلع والمنتجات الغذائية المتنوعة من الخارج, فضلا عن حاجاته من مواد خام ونصف مصنعة وسلع إنتاجية واستهلاكية متنوعة، كما إن إعادة اعمار البنى التحتية والمنشآت الصناعية تؤدي إلى زيادة الطلب على مختلف السلع والمنتجات، ناهيك عن أن السوق العراقية تمتاز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك **(عاشور ,2007:180)**.

مما سبق يتضح أن للسوق العراقية الكبيرة تأثيرا فاعلا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لكون العراق يعد بلداً مستوردا بالدرجة الأساس لكثير من السلع والمنتجات الغذائية المتنوعة, بالاضافة الى السلع والمنتجات الصناعية الأخرى. اذ عملت الحكومة بعد عام 2003 على مبدأ الحرية التجارية الامر الذي فتح أبواب الاستيراد على مصراعيها بحيث أصبح العراق يستورد كل شي , فأصبح الفرد العراقي يعتمد على المواد الغذائية التي يستهلكها يوميا على الخارج . وأعتمدت تلك السياسة على على مبدأ الرسوم النوعية باستخدام رسوم أعادة اعمار العراق والبالغة (5%) على جميع السلع المستوردة , ومن ثم لم تحقق تلك السياسة أي من اهدافها سوى توفير السلع والمواد الغذائية التي تدخل في سلة غذاء الفرد العراقي **(زغير ,2017:5)**

جدول رقم (1)

الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الصادرات والاستيرادات الزراعية في العراق للمدة من (2012-2016) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	قيمة الصادرات الزراعية	النسبة الى الناتج المحلي	قيمة الاستيرادات الزراعية	النسبة الى الناتج المحلي
2012	254225490	170443	0.07	52991159	20.84
2013	273587529	100797	0.04	30684762	11.22
2014	266420384	947268	0.36	30427308	11.42
2015	207876191	410465	0.20	49608382	23.86
2016	196536350	424140	0.22	21710368	11.05

الجهاز المركز للاحصاء , احصاءات التجارة الخارجية 2017

نلاحظ عن طريق الجدول انفة الذكر ان قيمة الصادرات بلغت مانسبته 0.36% لسنة (2014) وهذه اعلى نسبة سجلتها قيمة الصادرات بالنسبة لبقية السنيين , وهي نسبة ضعيفة جداً . ونلاحظ قيمة الاستيرادات الزراعية شهدت نسب عالية بالنسب الى الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2012,2015) حيث سجلت اعلى نسبة لها سنة 2012 حيث بلغت 20.84% اما في سنة 2015 حيث بلغت اعلى ارتفاع لها 23.86% . وبقيت الاستيرادات الزراعية متذبذبة للسنوات الاخيرة , وهذا يدل على ان هذه الخصائص التي يتمتع بها القطاع الزراعي اضافة الى سوق الاستهلاكية العراقية الكبيرة تجعل من فرص الاستثمار في هذا القطاع فرص جيدة ومربحة وخصوصاً وان هذا القطاع بقى لسنوات عدة دون استغلال جيد حيث يعاني من تخلف المكائن والآلات الزراعية الامر الذي جعل الاسواق المحلية تعتمد على الخارج لاستيراد المنتجات الزراعية.

المبحث الثاني :

1-أهم المشاكل التي تواجه الاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر في العراق

أ-المشاكل المائية وتضاؤل الإيرادات المائية :

يقع العراق في منطقة جافة وشبة جافة ، لا يزيد المعدل السنوي للأمطار الساقطة فيها عن(200) ملم في السنوات الجافة، وان نصف مساحة العراق تقريبا هي منطقة صحراوية لا يزيد التساقط المطري فيها عن (50) ملم/سنة. وقد ادى التغيير المناخي والاحتباس الحراري الى ظاهرة الجفاف الذي شمل منطقة الشرق الأوسط والعراق من ضمنها، مما نتج عنها تناقص كبير في كمية الأمطار والثلوج في اعالي نهري دجلة والفرات ومن ثم تدني الإيرادات المائية الواردة الى النهرين وروافدهما (**الوائلي, 100-80 :2012**) ، نلاحظ الانخفاض في ورادات نهر الفرات اقل من انخفاض نهر دجلة وذلك لان نهر دجلة يتغذى عن طريق روافده فعن طريق الجدول نلاحظ الانخفاض في سنة 2017 عن2018 حيث بلغت ورادات نهر دجلة والفرات 40.53 مليار في حين كانت وارادات نهر نهري دجلة والفرات 32.96 لسنة 2018 ويعود ذلك الى تذبذب الواضح بسبب انخفاض وقلة سقوط الامطار وانخفاض مناسيب المياه للنهرين بسبب السياسة المتبعة موخرا من الدول ايران وتركيا وسوريا عن طريق بناء السدود والخزانات والتحكم بالمياه (**الجهاز المركزي للاحصاء ,2018:7**) ، اذ يشير الكناني ان مايقارب 66.55% من ايرادات نهر دجلة والفرات مصدرهما من خارج العراق وهذا ادى من زيادة ازمة ومشاكل المياه في العراق اذ ان نسبة كبيرة من مصادر المياه السطحية تحت سيطرة دول متعددة وهذا اثر سلباً على الناتج الزراعي (**الكناني ,2019":317**) . ان هذ الانخفاض بالمياه جدا ضئيل مقارنة بالسنوات السابقة حيث كانت ايرادات نهري دجلة والفرات لسنة 2010 (67) مليار م مقارنة بالسنوات الاخرى .والجدول الاتي يبين الايرادات المائية .

جدول (2)

الإيرادات المائية (مليار م^3) لسنة 2017 و2018 في العراق

النهر /الرافد		سنة 2017	سنة 2018
دجلة الرئيس* (بضمنها الخابور)		13,81	8.92
الروافد	الزاب الكبير	7,25	6.94
	الزاب الصغير	3,09	3.44
	العظيم	0,81	079
	ديالى	2,41	3,31
مجموع ايرادات نهر دجلة		27,37	23,4
الفرات		13.16	9.56
المجموع الكلي		40.53	32.96

الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقارير الموارد المائية لسنة 2018

ب-تملح الأرض

نتيجة الهدر في استخدام مياه الري من قبل الفلاحين في الاراضي الزراعية المروية بطريقة الري التقليدية كما تظهر هذه المشكلة ايضا في بعض المناطق الزراعية غير المروية وفقا لمادة اصل تكوين التربة بحيث يبدا تدهور الاراضي الزراعية بالتملح كذلك عندما تتواجد طبقات صماء تعيق تصريف المياه . فضلا عن سوء ادارة التربة المروية مما يؤدي الى وجود افاق صودية او طبقة طينية صلبة تعيق تصريف المياه وكذلك حركة الجذور ومن ثم تصبح التربة في حالة غدق . مما يجعل الارض غير صالحة للزا رعة . وعلى مر الزمن تخرج من نطاق الاستثمار الزراعي وتدخل في قائمة الاراضي المتدهورة .وقد بلغت مساحة الاراضي عديمة الانتاجية في العراق ما مقداره (29345.7٠) الف هكتار .اي ما يعادل(68.9%) تقريبا من مساحة العراق الاجمالية ، وهي مساحة كبيرة اذ تشكل اكثر من نصف مساحة العراق **(خلف , 2014:5).**

2-من أهم التحديات التي تواجه الاستثمار الزراعي .

أ-التصحر

ان قلة تساقط الامطار وانخفاض مناسيب دجلة والفرات وصعوبة المياه أدى الى ترك الكثير من الاراضي الزراعية ومن ثم تصحرها وتمثل ظاهرة التصحر والزحف الصحراوي احدى اهم المؤشرات على درجة وطبيعة جودة الموارد الارضية والتي بدورها تؤثر على اهم مورد اقتصادي وأساسي للتنمية الزراعية , حيث يكون العراق ضمن المنطقة الجافة وشبه الجافة وان اثارها السلبية الناتجة عن شحة المياه بالدرجة الاساس تتعدى الاثار البيئية الى اثار اجتماعية وصحبة واقتصادية ذلك ان انخفاض المساحات الصالحة للزراعة تؤدي الى تقليل الكثير من الايدي العاملة وتزيد من الهجرة الى المدينة وان اعادة استصلاح هذه الاراضي يتطلب تكاليف عالية , فضلا عن انخفاض انتاجية الاراضي التي كانت صالحة للانتاج النباتي والرعي والجدول الاتي يبين نسبة وشدة الاراضي المتصحرة لعام 2016 .

جدول رقم (3)

الاراضي المهددة بالتصحر لعام 2016 الاف الدونم

نوع التصحر	الشدة	المساحة المتاثرة الف دونم	النسبة
التعرية الرياحية	خفيف- متوسط	5.72	3.56
	شديد- شديد جداً	2.61	1.63
التعرية المائية	خفيف- متوسط	18.76	11.68
	شديد- شديد جداً		
تملح التربة	خفيف- متوسط	5.29	3.29
	شديد- شديد جداً	26.72	16.64
تصلب التربة	كلس	67.08	41.77
	جبس	34.40	21.42
الاجمالي		160.59	100.00

وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للاحصاء /الاحصاءات البيئية للعراق/المؤشرات الزراعية /2018

يتبين عن طريق الجدول انف الذكر ان الاراضي تتفاوت من حيث شدة التضخم اذ بلغ الاجمالي (160.59%) الف دونم , حيث كان اقل نسبة تصحر المتمثلة بالتعرية الرياحية حيث كانت (5.19%) من اجمالي الاراضي المتصحرة والناتجة عن قل الغطاء النباتي وجفاف التربة , في حين بلغت اعلى نسبة بتصلب التربة حيث كانت (63.19%) من اجمالي الاراضي المتصحرة , والناتجة عن سوء استعمال المياه **(الجهاز المركزي للاحصاء,2018:18)** ، ويمكن القول أن التصحر هو كل تحول للأراضي الصالحة للزراعة إلى أراضي غير صالحة للزراعة أو تناقص في قدرتها الإنتاجية وتدهور في النظم البيئية ، نتيجة لنشاطات بشرية وعوامل طبيعية أدت إلى انجراف التربة وتعريتها ، أو نتيجة لتملح التربة أو نتيجة لزحف الكثبان الرملية أو إمتداد الظروف الصحراوية على المناطق غير الصحراوية ، وينتشر التصحر في أجزاء واسعة من العراق الا إن أشدها في جنوبه **(محمد,2010)** .

ج-الفساد السياسي والامني

يعد هذا العامل من العوامل المؤثرة والمهمة لجذب الاستثمار او طرده كبيئة مثل البيئة العراقية , ويتحقق الاثر الايجابي في ظل الاستقرار السياسي والامني للبلد المضيف للاستثمار , وعند ملاحظة طبيعة هذا العامل وتفحصه في العراق نجد ان البيئة الاستثمارية قد تاثرت بشكل مباشر بالظروف السياسية والامنية التي يمر بها البلد في ظل التغير الذي حدث بعد عام 2003 اذ نلاحظ ضعف الاستقرار السياسي والامني في العراق وظهور احزاب وكتل سياسية متناقضة في توجهاتها حول ادارة البلد مما انعكس سلبا على المستثمر الاجنبي وشعوره بعدم التاكد للمستقبل اذ ادرك المستثمر باان البيئة غير ملائمة سياسيا وامنيا **(الجبوري ,2014:152)** ، ولهذا فأن الاستقرار الأمني محدد أساسي من محددات الاستثمار، ومن أجل هذا عمدت الكثير من الشركات مثل شركة (جنرال موتورز) وشركة (سمنز أي جي) وشـــــــركة (بروكتر و غامبل) وغيرها، أما الى تجميد أعمالها أو عدم فتح فروع لها في العراق أو سحب موظفيها منها **(البياتي ,2006:3)** .

د-مشاكل الفقر في الريف العراقي

أن الاعتماد على مؤشرات الفقر تمكننا من معرفة عدد الفقراء وغير الفقراء ونسب الفقر والفجوة الفقر ،وأظهرت نتائج هذا التقرير أن النسبة في العراق في سنة 2007 كانت 22.9% حيث تعد هذه النسبة عالية جداً , وهذه النسبة تتفاوت في كل محافظات العراق (**الستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر, 2009:1)** أما في عام 2012 فقد انخفضت نسبة الفقر في العراق إلى 18.9% وأيضا انخفضت نسب الفقر في مناطق الريفية والحضرية, وبالرغم من انخفاضها من 39.3% لسنة 2007 الى 30.7% لسنة 2012 الا ان الفقر مايزال يتركز بالريف أعلى من الحضر (**الجهاز المركزي للاحصاء ،2014:13)** .

أما اخر مسح اجري عام 2014 فقد ارتفعت نسبة الفقر الى 22.5% بسبب احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية **(عواد, عبد الله ,2014:684)** ، ونتيجة للمسح الذي اجري خلال عام 2018 لجميع محافظات العراق اذ سجل المؤشر انخفاضاً من 22.5% لسنة 2014 الى 20% لسنة 2018 , الا ان ماتزال بعض المحافظات تعاني من الفقر (**الرصد وتقويم الفقر في العراق ,2019)** . أنظر الجدول رقم (4)

الجدول (4)

مؤشرات الفقر في الريف العراقي للفترة(2007- 2012)

المؤشر	قيم المؤشرات	لسنة 2007	لسنة2012	التغيـــر للفتـــرة 2007, 2012
خط الفقر (الف/دينار) فرد /شهر	الوطني	76,89	105,5	37,20
	المكون الغذائي	34.25	50,47	47,37
	المكون غير الغذائي	42,64	55,03	29,05
نسبة الفقراء	حضر	16,1	13,5	16,14
	ريف	39,3	30,7	21,8
	اجمالي	22,9	18,9	17.4
عدد الفقراء/مليون فرد	حضر	3,4	3,1	8,8
	الريف	3,5	3,3	5,7
	اجمالي	6,9	6,3	8,6
عدد السكان بالمليون نسمة	العراق	30	34	13
متوسط انفاق الفرد الشهري (الف دينار)	حضر	163,4	276.3	69.0
	ريف	103.0	185,4	69,0
	اجمالي	145,8	247.4	69,6
مؤشر فجوة الفقر	حضر	2,7	2,5	0,2
	ريف	9,0	7,6	1,4
	اجمالي	4,5	4,1	0,4
مؤشر شدة الفقر (مربع فجوة الفقر)	حضر	0,7	0,7	0
	ريف	3,1	2,7	- 12,9
	اجمالي	1,4	1,4	0

اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق نتائج العامة لقياس الفقر في العراق لعام 2013

كما واظهرت نتائج المسح ان نسبة البطالة سجلت 13.8% لسنة 2018 طبقا لمعايير منظمة العمل الدولية وترتفع نسبة البطالة بين الشباب الى 19% وقد قاربت مؤشرات البطالة 30% لسنة 2005 وانخفضت الى 11% لسنة 2013 الى ان عادت بالارتفاع لسنة 2015 الى بسبب الازمتين الأمنية والاقتصادية التي تعرض اليها العراق .

هـ-عدم كفاية البنى التحتية في العراق

عانت العديد من دوائر الدولة ومؤسساتها من الحروب والنزاعات وتعرضها لسلب وتدمير ومنها مخازن المحاصيل الزراعية التي تراجعت طاقاتها التخزينية , وتوقفت اعمال الصيانة لها والتاهيل لانخفاض حجم التخصيصات المالية وذلك لما تعرض له البلد من ازمة مالية اضافة الى سيطرة عليها من قبل الجماعات الارهابية , فقد وصل مقدار العجز خلال موسم التسويق ال 48% لسنة 2017 كما تعرضت العديد من الطرق والجسور الى التخريب والدمار . **(الوائلي , لفتة ,2019:76)**

وبما أن العراق يفتقر من قلة البنى التحتية, فضلا عن النقص في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة, ومن ثم فان الافتقار إلى البنى التحتية الأساسية, تشكل عوائق أساسية وكابحة للحد من دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق .

ز-الفساد الاداري والمالي

لم يدخل العراق في جدول مدركات الفساد في العالم إلا بعد العام 2003 بسبب استحالة الوصول إلى المعلومة في ظل النظام السياسي المنحل .وهو ما دفع المنظمة إلى استبعاده من مؤشر مدركات الفساد في تقاريرها السنوية قبل هذا التاريخ. حيث يحتل العراق منذ ذلك التاريخ ولحد التقرير الأخير لعام 2018 نسب عالية جدا في مدركات الفساد فيه .ففي العام 2004 حصل على التسلسل (129) من بين (145) دولة ضمها التقرير بوصفه الأكثر فساداً بموجب المدركات . وفي العام 2005 جاء تسلسله (137) على مستوى العالم في تفاقم مدركات الفساد فيه .وهو الاسوء عربياً ، وفي العام 2006جاء تسلسل (160) من مجمل الدول التي ضمها التقرير والبالغة (163) دولة .وفي العام 2007 جاء الثاني من بين الدول الأكثر فسادا في العالم .وفي العام 2008 كان تسلسله(179) وهو الثاني أيضا عالميا من بين الدول الأكثر مدركات الفساد فيه .وهي المرتبة نفسها للسنة 2009 وسنة 2010 جاء تسلسله (175) ضمن جدول الدول (178) دولة إن جميع تقارير المنظمة ومنذ عام2003 ولحد ألان تعطي لمؤشر مدركات الفساد في العراق نسب عالية جدا, ويشير **عواد , عبد الله** أن هذه الظاهرة خطيرة حيث تتزايد في معظم المؤسسات الدولة في العراق هذا ماينعكس على التكاليف لراس المال المستثمر ,حيث يعاني العراق من آفة فساد اداري كبيرة **(عواد , عبد الله 2014:183)** ، حيث تشير **(منظمة الشفافية العالمية ,2018)** الى ان العراق جاء من حيث مستوى الفساد بالمرتبة 168 حسب ما صرحت به وهذا يعطي صورة سوداء للمستثمر الاجنبي الخارجي من القدوم بالاستثمارته الى العراق .

المبحث الثالث :

الحلول المقترحة لجذب الاستثمارالاجنبي المباشر في العراق.

1-توفير الموارد الطبيعية االقابلة للاستغلال وامكانية تصنيعها يعد عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث يرتبط توفر استغلال هذه الموارد بضرورة توفير كفاءات معينة والايدي العاملة المدربة وذات التكلفة المنخفضة , ينبغي ان يصاحب هذه الموارد حزمة حوافز تساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الاجمالي , معدل الدخل الفردي , حجم السوق , والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق وتكاليف الانتاج . فالدول التي تتوفي فيها هذه العوامل تعتبر دولة جاذبة للاستثمار **(الثعلبي ,2015:8)** .

3-الترويج الاعلامي يعد العنصر الاعلامي من النقاط الرئيسة التي تهتم في البحث عن البيئة الاستثمارية في اي مكان تتوفر فيه الفرص الاستثمارية , وتوضح عن طريقها الفرص الاستثمارية المتاحة المعلومات عن البئة الاستثمارية في البلد لايراز الصورة الواضحة والكاملة للمستثمرين وذلك لمعرفة البيئة الاستثمارية عن بعد **(عواد , عبد الله , 2016:181)** .

4-اما من ناحية العوامل الاقتصادية اذ ان وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار تتمتع بالاستقرار من العوامل الاساسية لتشجيع الاستثمار وذلك عن طريق التحكم بالتضخم وعجز الموازنة والسيطرة على التجارة واستقرار اسعار الصرف واستقرار التوجهات الاقتصادية العاملة ضمن استراتيجية واضحة ومدى الانتفتاح الاقتصادي فالاستقرار السياسة الاقتصادية تعطي مؤشرات سليمة لكل المستثمرين والتوصل الى هذا الاستقرار عن طريق برامج الاصلاح الاقتصادي **(حاجم ,2014:52)** .

5-تتمثل القوانيين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز واعفاءات وقوانيين خاصة بالضرائب والكمارك بالاضافة الى الحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التامين والمصادرة بالاضافة الى حقه في تحويل ارباحه لاي دولة . ولهذا تتنافس الدول على اصدار تشريعات محفزة للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الاخرى بشرط الا تؤدي هذه الحوافز الى ضياع الموارد القومية والاخذ من سيادة ومكانة الدول المضيفة **(قويدري ،2011:11)** .

6-توفير الايدي العاملة, من الاهمية القول ان تطور وسائل الانتاج في مختلف المجالات الاستثمارية تتطلب قدر معين من المهارات المهنية والتي تعد من أهم العوامل المحددة لجذب الاستثمارات , اي ان توفر الايدي العاملة الماهرة يترتب عليه عدم البحث عن ايدي عاملة أجنبية مما توفر على المستثمرين تحمل الفارق في الاجر بين اليد العاملة الماهرة المحلية والاجنبية ويتميز العراق بوفرة الايدي العاملة والخبرات والكفاءات العالية في مختلف القطاعات والتي تعد عامل مهم لجذب الاستثمارات الاجنبية **(عواد,عبد الله ,2016:181)** .

الاستنتاجات :

1- يعد الاستثمار عامل مهم في دعم الاقتصاد وتحقيق الرفاهية , لذا يجب على الدول توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الاجنبي .

2- تعد بيئة العراق بيئة غير ملائمة حيث لا تتوفر بها المقومات الاساسية، كالاستقرار السياسي والاقتصادي , وتوفير البنى التحتية التي تعتبر من ابرز المحفزات لجذب الاستثمار الاجنبي الى العراق.

3- كثرة وجود الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدول , حيث أشارت منظمة الشفافية للامم المتحدة ان العراق يعد من اكثر البلدان فساداً .

4- هناك الكثير من التحديات التي تواجه الاستثمار الاجنبي كالتصحر والتضخم وضعف السياسات المالية والنقديه والظروف الامنية وهذه التحديات كله تشكل عائقاً بوجه الاستثمارات الاجنبية .

5- ارتفاع تكاليف المدخلات (تكاليف الانتاج) ومن ثم عدم قدرة المنتج المحلي منافسة المنتج المستورد , مع كثرة الاستيرادات والطلب على السلع الاستهلاكية لان العراق يعد بلد مستهلك واغراقه بالسلع المستوردة.

6- ضعف القوانيين والتشريعات وعدم مراقبة الاسواق التي غزيت بسلع المنتجات الرديئة

7- ان الاستثمارات الاجنبية قادرة على استيعاب الايدي العاملة , حيث يمتلك العراق ايدي عاملة رخيصة الثمن , ومن ثم المساهمة في الحد من البطالة .

8- بالرغم من امتلاك العراق الاراضي الزراعية والموارد البشرية الا انها غير مستغلة بسبب الاوضاع السياسية والامنية التي يمر بها البلد .

التوصيات :

1- يعد الاستثمار في القطاع الزراعي من الركائز المهمة للقطاع الصناعي لانه يوفر المواد الاولية الداخلة في الصناعة , اي ان هناك ارتباط بين القطاعيين بالاضافة الى مساهمة القطاع الزراعي بتقليل التلوث البيئي .

2- الاهتمام بالبنى التحتية , عن طريق زيادة التخصيصات المالية في الموازنة العامة للدولة .

3- تفعيل القوانيين والتشريعات من اجل حماية المنتج الوطني وتقليل الاستيرادات وتشجيع الصادرات .

4- العمل على تنظيف مؤسسات الدولة من الفساد المالي والادراي قدر المستطاع , وتفعيل تأثير الجهات الرقابية للقضاء عليه .

5- العمل على تشجيع الشراكة مابين المستثمر المحلي والمستثمر الاجنبي من اجل الاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة التي يمتلكها المستثمر الاجنبي .

المصادر

1- الوائلي , مثنى فاضل علي ، " التغيرات المناخية وتأثيراتها في الموارد المائية السطحية في العراق " أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة 2012.

2- الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، 2009 .

3- دهش, فاضل جواد, "دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة", جامعة بغداد , كلية الإدارة والاقتصاد, 2003.

4- صيام ,احمد زكريا "سياسة الاستثمار" القاهرة , دار المناهج للنشر والتوزيع 2003.

5- الطائي, اياد كاظم عيدان , "البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار في العراق" رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد 2010.

6- عاشور, أحسان جبر, "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق", , جامعة بغداد, كلية الإدارة والاقتصاد, 2007.

7- عساف, نزار ذياب, عباس, سامي حميد, " الاصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي في العراق (تحديات الواقع والرؤيا المستقبلية ") مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , العدد الخاص المجلد 7, 2011.

8- قنديل, نبيل فتحى السيد. الاستثمار الزراعي في مصر معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة- مركز البجوث الزراعية , بحث منشور على الموقع ، https://www.google.iq/?gfe_rd=cr&ei=FmS2wo

9- لطفي ,علي "ادارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية " المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس , دار الطباعة 2007 .

10- محمد، توفيق جاسم ," ادارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول"، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للسدود والخزانات , بحث منشور على الموقع www.acwua.org/sites/default/files/2_tawfiq_mohammad.pdf,

11- الثعلبي, ساهرة حسين "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر " جامعة البصرة , مركز دراسات البصرة والخليج العربي ,2015.

12- الجبوري , عبد الخالق دبي ," دور أثر البئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر " , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (18), العدد (2) , 2016.

13- الجبوري , عبد الرزاق حمد "دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية " دار ومكتبة السهر للنشر والتوزيع ,ط 1, عمان ,الاردن .

14- جمهورية العراق , رئاسة مجلس الوزراء , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر العراقي ,2018.

15- جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , الاحصائيات البيئية للعراق , المؤشرات الزراعية , البشرية , 2018.

16- جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , تقرير الموارد المائية , 2018.

17- جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , قسم أحصاءات التنمية البشرية , أهداف التنمية المستدامة , تقرير احصائي ,2017.

18- مهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء ,الرصد وتقويم الفقر في العراق ,2019.

19- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء , استراتيجية التخفيف من الفقر 2010*2022, كانون الثاني ,2018.

20- حاجم , سهير أبراهيم , " تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية مع الاشارة الى العراق " , مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (6) , العدد (١١) , 2014.

21- خلف, بلاسم جميل "أهمية الاستثمار الزراعة في تحقيق الامن الغذائي في العراق " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد الخاص بالمؤتمر الخامس , 2014.

22- الزبيدي،محمد ناجي, البياتي , هدى مهدي" القطاع الزراعي وتنمية الامن الغذائي في العراق " , جامعة كربلاء , كلية الادارة والاقتصاد , مجلة كلية الادارة والاقتصاد ,مجلد (7),2 العدد (27) , 2018.

23- زغير , أكتفاء عذاب "دور القروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي ", وزارة التخطيط , دائرة تخطيط القطاعات , 2017 .

24- عبد العزيز ,سمير محمد , "أقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي " , ابو الخير للطباعة , الاسكندرية ,2013.

25- علي , رحمن حسن , كاظم , بيداء جواد " دور الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في العراق " , جامعة واسط, كلية الادارة والاقتصاد , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد (26), 2017.

26- عواد, موسى خلف ,عبد الله , بدر دحام " الاستثمار في محافظة المثنى الواقع والامكانات المتاحة ", مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (28), العدد 1 ,2016 .

27- قويدري , كريمة "ألاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر " جامعة أبي بكر , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ,2011.

28- الكناني , كامل كاظم , حسون , رسول هادي "أزمة المياه وعلاقتها بتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق , الاسباب الحقيقية ,الحلول المقترحة "جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد , مجلة للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد (25), العدد (114), 2019.

29- الوائلي , احمد عبد الله , لفتة , أسيل محمود "التحديات التي تواجه التنمية الاستدامة في العراق في إطار خطة إدارة المخاطر " مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية , مجلد (34), العدد (20) , 2019 .